

الجغرافيا السياسية

الأستاذ نواف السليمي

المقدمة

لا يوجد فرع من فروع الجغرافيا الحديثة يتناوله الجذب والدفع مثل الجغرافيا السياسية، ولا يوجد فرع من فروع الجغرافيا البشرية يدور حوله الجدل والنقد ويحيط به سوء الفهم مثل الجغرافيا السياسية، وكذلك لم يحصل جدل ونقد حول أحد كبار الجغرافيين مثل ما حدث لفريدريك راتزل مؤسس الجغرافيا السياسية، الذي نشر خلاصة أفكاره عام ١٨٩٧ في كتابه المسمى الجغرافيا السياسية. إن هناك فارقاً كبيراً بين الجغرافيا السياسية وبين علم السياسة برغم أن الموضوع في أسسه العامة مشترك بالنسبة للدولة، فالدولة بالنسبة للجغرافيا السياسية عبارة عن عنصرين أساسيين هما الأرض والشعب، ينجم عنهما عنصر ثالث هو نتاج التفاعل بين الأرض والناس. وتشتمل دراسة الأرض على كثير من عناصر الدراسة الجغرافية الطبيعية على رأسها عنصر المكان الجغرافي والأقاليم الطبيعية للدولة، كما تشتمل دراسة الشعب على عناصر كثيرة من الدراسة للحياة البشرية، وهي تبدأ بالسكان والنشاط الاقتصادي وأنماط السكن والمدن والتكوين الحضاري للناس من حيث سلالاتهم ومجموعاتهم اللغوية وتنظيمهم الطبقي، أما العلاقة بين الأرض والناس فهي شديدة التعقيد والتشابك وتؤدي في النهاية إلى سلامة تكوين الدولة أو عناصر قوتها وضعفها، وفي هذا المجال يضع الجغرافي السياسي

نصب عينيه حدود الدولة كإطار محدد للوحدة الأساسية في الجغرافيا السياسية، برغم ما تتعرض له الحدود من تغيرات، وبرغم أن خطوط الحدود في أحيان كثيرة إنما هي خطوط افتعالیه ترتضى لزمان معين، ويؤدي هذا إلى عدم ثبات الوحدة الأساسية في علم الجغرافيا السياسية إلى الأبد، بل يعطي للجغرافيا السياسية دينامية دائمة، وفي هذا يقوم الجغرافي بدراسة الدولة داخل علاقاتها بالمجتمع الدولي المجاور والبعيد، ويعطي هذا بعداً جديداً في دراسة الجغرافيا السياسية. تعالج الجغرافيا السياسية النمط السياسي للعالم وهو نمط معقد إلى حد كبير بسبب التجزئة المتباينة لسطح الأرض إلى وحدات سياسية تتفاوت في الحجم المساحي والسكاني تفاوتاً كبيراً، وتغير الأنماط السياسية في حدودها ومقوماتها ومشكلاتها الناجمة عن تفاعل الإنسان ببيئته مما ينعكس على أوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية. وتهتم الجغرافيا الجغرافية السياسية في هذا المجال بمواكبة مظاهر التحول في رقعة الوحدات السياسية وسكانها ومواردها وعلاقتها بالدول الأخرى، لذا فهي تتصل بعلوم أخرى عديدة تتضافر كلها لتحليل القوة الجغرافية طبيعياً وحضارياً واقتصادياً وتحديد علاقاتها المتشعبة في المكان والزمان. (التاريخ - الإنسان والزمان والمكان - / العلوم السياسية - السياسة الخارجية للدولة والنظام الدولي والقانون الدولي)

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية ونشأتها

نشأة الجغرافيا السياسية

ترجع نشأة الجغرافيا السياسية لبداية القرن الماضي (ق 20) إلى أن له جذور

قديمة تنقسم خلال أكثر من 20000 عام لثلاث مراحل:

- مرحلة الحتم الجغرافي وأثره على العلاقات السياسية.
- مرحلة الدولة ككائن حي والجيوبولتيكا
- مرحلة دراسة الوحدات (المناطق) السياسية

وتعبر كل مرحلة من المراحل السابقة على فترة محددة في تاريخ الجغرافيا السياسية، فنجد أرسطا طاليس، وابن خلدون عند العرب يمثلان الفترة الأولى، بينما يمثل الفترة الثانية راتزل «الحتم الجغرافي»، وتأتي الفترة المعاصرة، نجد وتلس وجونز، وهارتز هورن، وهي الفترة الأخيرة.

و مما لا شك فيه أن الإنسان القديم في إدراكه للتفاعل بين الإنسان والبيئة المحيطة به لم يكن إدراكا علميا له إطاره ومنهجه، بل كانت إرهافات تحدث عنها العالم الإغريقي أرسطا طاليس (383 - 322 ق.م)، حيث تكلم عن الدولة المثالية، وحدد عناصرها في حجم السكان، وكم الموارد الاقتصادية، حيث نكر أن حجم السكان يجب أن يكون متوسطاً بحيث يسهل حكمه، فلا هو بالحجم الكبير الذي يصعب حكمه، ولا هو بالحجم الصغير الضعيف، وكانت رؤيته

تنصب على أن الاعتبار السياسي له الأثر القوي في تحديد الحجم المثالي لسكان هذه الدولة من أجل تحقيق الاستقرار والطمأنينة والرفاهية لكل أفراد هذه الدولة، وفي نظره أن الحجم الأمثل للسكان يتحقق بمعرفة كل الناخبين لمنتجهم ولأنفسهم شخصيا ولكن يعيب على هذا الرأي الآن ذلك التطور في وسائل الاتصال والإعلام من أجهزة الدش والراديو، فيستطيع أي مرشح أن يظهر على شاشات الدش والتلفزيون أمام عدد كبير وضخم من الناخبين، دون وجود علاقة شخصية بين الناخب والناخبين له، كما أن نجاح الدولة المثالية في رأي أرسطا طاليس يتحقق باستغلال الموارد الاقتصادية المختلفة مما يحقق الاكتفاء الذاتي لشعوبها، وهي دعوة لا تتحقق في عالمنا المعاصر، حيث الاختلافات في الظروف الطبيعية والبشرية لكل دول العالم، والتطلعات الكبيرة لحكومات اليوم لا تقف عند حدود الدولة السياسية، مما خلق المشكلات السياسية، وبالتالي الحروب والمجاعات والأزمات التي لا تحقق الرخاء والرفاهية لشعب من الشعوب.

أما عن رأيه في العاصمة المثالية للدولة التي تجمع بين الموقع الحصين، وبين الأداء الجيد لظروفها، كما أنه عالج الصفات التي يجب أن ينصب بها الجيش البري، والأسطول الحربي الذي يضم عناصر مرتزقة من غير المواطنين، كما أنه ناقش وظائف الدولة، والحدود السياسية المحصنة، وبالتالي فقد تطرق لكثير من موضوعات الجغرافيا السياسية التي تعالج في الوقت الحاضر. أما عن العالم العربي ابن خلدون (1332-1405) فقد ألقى الضوء في مقدمته على فكر الجغرافيا السياسية عند العرب في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي وناقش

موضوعات هامة مثل القبيلة والدولة، والصراع القائم بين البدو والزراع، وعرض
رأيه في ظل الحتم البيتي. [1]

[1] article disponible sur Persée نسخة محفوظة 22 مارس 2020 على موقع واي باك مشين.

وقد جاءت المرحلة الثانية في تطور فكر الجغرافية السياسية على يد العالم الجغرافي الألماني راتزل (1844-1904) لتشهد البزوخ الحقيقي للجغرافيا السياسية، حيث تأثر في أفكاره بمبدأ دارون «البقاء للأقوى» والحتم الجغرافي، وظهرت آراءه في عدة نقاط منها: الدولة كائن حي، يتوقف نجاحه على إمكانية الحصول على مساحات إضافية، بالإضافة إلى التلاحم التام بين أرضها وسكانها، ونشرت هذه الأفكار في كتابه "الجغرافية السياسية" عام 1897، وقد كان ذلك بمثابة الانطلاقة الأولى لكل من الجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكيا.

وجاء تطور الجغرافيا السياسية بعد ذلك بطيئاً، وظهرت كتابات في الجغرافيا السياسية منها كتاب بومان باسم "العالم الجديد" وهو أستاذ أمريكي، ركز في كتاباته عن سياسة وجغرافية عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) وقدم لنا دراسة موضوعية لما بقي من حطام الحرب لعالم يسوده التفاؤل، أما كتاب وتلس (The Earth and state) فهو كتاب منهجي ويعد من الكتب المهمة خاصته في الموضوعات الإقليمية التي درسها. وجاء القرن العشرين ليشهد الثلث الأول منه ظهور بعض الأبحاث والكتب في مجال الجغرافيا السياسية، ولكن بشكل متقطع وغير مفهوم، حيث كانت معظم الكتابات تتميز بالوصف الإقليمي مع عجالة تاريخية سياسية وإحصائية غير دقيقة، وغياب المنهج التحليلي.

وظهرت الجيوبولوتيكيا بخطى كبيرة وثابتة في ألمانيا في الوقت الذي تتغير فيه الجغرافيا السياسية، ودارت فكرة الجيوبولوتيكيا حول كارل هوس هوفر ومدرسته،

حيث عرفها بأنها علم دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، وترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض، الإطار للجيوپولوتیکا الذي يجب أن تتحرك فيه الأحداث السياسية التي تحدث إذا أريد لها النجاح المستمر، وهي بذلك تهتم بدراسة الدولة من الناحية السياسية في إطار ديناميكي على أنها كائن حي، وليس في إطار جامد استاتيكي. وقد كانت الجيوپولوتیکا التي نادي بها كارس هوس الألماني وكنن السويدي بمثابة نظر شؤم وكراهية للألمان، حيث ظهرت فكرة المجال الحيوي الألماني ونظرية ماكنيدر عن الجزيرة العالمية، ومحاولات تقسيم العالم إلى مناطق سياسية ونشرت هذه الأفكار في مجلة الجيوپولوتیکا الألمانية كضمير جغرافي للدولة، إلا أنه كان فكرا مجردا من القيم العلمية والإنسانية حيث ركز على خدمة النازية الألمانية لما تضمنه من مخالقات وأفكار مزيفة غير موضوعية.

وأدى تقدم الجيوپولوتیکا على هذا النحو المزيف والمجرد من الأخلاق الإنسانية في ألمانيا إلى تأخرها وبطء تطورها، وفقدت روحها العلمية، وجاء تأخر الجغرافيا السياسية بسبب الجيوپولوتیکا الألمانية بالإضافة إلى نظرية الحسم الجغرافي، والدراسات الوصفية، علاوة على ادعاءات هتلر بخصوص المجال الحيوي، واستغلال بعض المفاهيم الجغرافية المحرفة مثل كثافة السكان لأغراض السياسة العدوانية، حيث صور الجغرافيا السياسية في ذهن الناس بأنه فكرة للحرب والعدوان على أراضي الغير، مما جعل الجغرافيون والسياسيون ينفضون هذا المولود الكريه عن أكتافهم متكرين منه وينسبونه إلى بعضهم البعض، وبالتالي ماتت جيوپولوتیکا هوس هوفر بعد الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)

لتفسح المجال أمام الجغرافيا السياسية لكي تنتعش وتتقدم من جديد خلال العقد الخمسين من القرن الماضي، حيث ظهر لها منهاجها وفكرها واضحا، مثل المنهج الوظيفي لهارتز هورن، ومنهج النظرية الموحدة لجونز، ولكن كان تقديما بطيئا، لما لاقته من نفور كثير من الجامعات في حذف هذا العلم من مناهجها بسبب الجيوبولوتيكيا. وجاء عام 1967 ليشهد بداية تطور هائل في علم الجغرافيا السياسية، حيث حرصت كل دول العالم في ميدان الجغرافيا السياسية منذ عام 1990، ولما تتميز به الجغرافيا السياسية في وقتنا الحاضر بطابع العالمية والشمول، وتعدد العلاقات الخارجية واتساع مجالها لكثرة الوحدات السياسية، مع تعدد العلاقات الخارجية والداخلية لها حتى أصبح العالم يشكل وحدة جغرافية سياسية واحدة.

وبناء على ما سبق فإن تطور الجغرافيا السياسية جاء كما ذكر فتحي مصلي في ثلاث مراحل تطويرية متباينة، لكل منها خصائصها المميزة على الرغم من تداخلها، وعدم وجود حدود زمنية فاصلة بينها:

المرحلة الأولى: الجغرافية السياسية في ظل الحتم الجغرافي:

ومن أعلام المرحلة أرسطو وأفلاطون واسترابون في العصور الوسطى والحديثة، فقد تناول أرسطو في كتابه عن السياسة فكرة الدولة المثالية، حيث أوضح أن أهم عنصرين في هذه الدولة هما السكان وموارد الثروة، وأن العلاقة بين الالنتين هي التي تحدد قوة الدولة كما تحدث عن عاصمة الدولة وضرورة أن تجمع بين

الحصانة والدفاع من ناحية، وخدمة إقليمها من ناحية أخرى، وعالج أرسطو قوة الدولة العسكرية، وكافة وظائف الدولة، كما اهتم بالحدود السياسية.

وقد سيطر الحتم الجغرافي على أفكار الجغرافية السياسية خلال تلك المرحلة، حيث كان يتم تفسير الظواهر الجغرافية السياسية بظواهر طبيعية، فقد كانت كتابات أرسطو حتمية، ركز فيها على حتمية تأثير الموقع الجغرافي والفلكي وما يرتبط بهما من ظروف مناخية تؤثر في السلوك السياسي للإنسان، وتشابهت أفكار أفلاطون مع أرسطو، أما إسترابون فقد حدد بقاء الدولة الإمبراطورية بوجود حكومة مركزية قوية وحاكم قوي.

أما عبد الرحمن بن خلدون الذي قال عنه الأوربيون أنه أول مكتشف بطبيعة البحث الجغرافي وميدانه فلم يتسم نهجه في الجغرافيا السياسية بالحثم الصارم، وقد أضاف الكثير إلى الفكر الجغرافي السياسي في مقدمته الشهيرة، و يعتبر هو واضع الإطار العام الذي عرف من بعده بدورة حياة الدولة، وتحدث بن خلدون عن عوامل قيام الدولة وهرمها وسقوطها و في أعقاب عصر النهضة انتعشت الدراسات الجغرافية السياسية في أوروبا، ويمكن أن نلمح ذلك في كتابات بودين ومونتسكيه، وقد اتسمت كتاباتهما بالحتمية البيئية، حيث ذكر بودين أن الظروف المناخية والطبوغرافية للدولة هي التي تحدد ملامح شخصيتها القومية، والتي تؤثر بدورها في التركيب السياسي للدولة، أما مونتسكيه فقد اعتقد وجود علاقة سببية وثيقة بين المناخ والحرية السياسية والعبودية، واقترح نموذجا جغرافيا سياسيا حتميا مؤداه أن الديمقراطية و الحرية تتزايد بالبعد عن خط الاستواء كنتيجة

طبيعية لانخفاض درجة الحرارة بالبعد عنه، وعليه فإن المناخات الدفيئة هي قرينة الحكم الاستبدادي والمناخات الباردة هي قرينة الحرية والعدل ، ولم يختلف رايتز عن سابقه، حيث أشار إلى العلاقة بين الحضارة وظروف البيئة الطبيعية.

المرحلة الثانية: هيمنة الفكر الجيوبولوتيكي:

لا يعتبر فردريك راتزل هو رائد هذه المرحلة فحسب، بل إنه المؤسس الحقيقي للجغرافية السياسية الحديثة وهو أول من أطلق عليها هذا الاسم، وقد شبه راتزل الدولة بالكائن الحي، وأوضح أن الدولة إما أنت تنمو أو تضمحل وتموت لأنها لا تستطيع أن تبقى ساكنة، وقد تأثر راتزل في ذلك بمبدأ دارون في الانتخاب الطبيعي والبقاء للأقوى، وظهور مدرسة الداروينية الاجتماعية Social Darwinism التي أكدت على التشابه بين المجتمعات البشرية والكائنات الحيوانية، كما تأثر كذلك بالحنم الذي سيطر على المدرسة الألمانية خلال القرن 19، وتتو الدولة من وجهة نظر راتزل بالاستيلاء على مساحات جديدة من أراضي الغير، وهو ما يعرف بمبدأ التوسع الإقليمي، وعلى الدولة أن تقوم في أعقاب الاستيلاء على المساحات المضافة من أراضي الدول المجاورة، بدفع سكانها إلى هذه المناطق لإحكام سيطرتها عليها ودمجها في نسيج الدولة تمهيدا لبدء دورة توسعية جديدة.

وبناء على ما سبق فإن حدود الدولة قابلة للزحزحة والحركة من مكانها، فهي كجلد الكائن الحي، الذي يتمدد بنموه، وينكمش باضمحلاله، وتظل الدولة تتوسع

حتى تصل إلى حدودها الطبيعية، وأن الدولة تظل تتمدد طالما لا تواجه مقاومة خارجية.

ورأى راتزل أن توسع الدولة يأتي عن طريق التوسع الديني والنشاط التبشيري والتجاري والسياسي والعسكري، وهو يرى أن للتوسع التجاري الأثر الأعظم في توسع الدولة، وأنه يسبق التوسع السياسي، أي أن العلم يرفرف سياسيا بعد التوسع التجاري، وكل طريق تجاري يمهد لنفوذ سياسي لاحق. ويلاحظ أن الجغرافية السياسية على يد راتزل حتمية أيضا، فقد آمن راتزل بحتمية الصراع من ناحية، كما جزم بأن موقع الدولة ومساحتها ومناخها والتضاريس والغطاء النباتي والترربة لها جميعا تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية للدولة، هذا على الرغم من أنه عاصر الثورة الصناعية التي غيرت نظرت الإنسان إلى علاقته ببيئته الطبيعية تغييرا جوهريا. وقد أرسى راتزل المفهوم الجيوبولوتيكي الألماني المعروف باسم المجال الحيوي، والذي عرفه بأنه المنطقة الجغرافية التي تنمو فيها بوصفها كائنا حيا.

[2]

[2] زينب عباس موسى السرحان (2017/10/3) ، "مفهوم الجغرافيا السياسية"، كلية التربية الأساسية،

اطلع عليه بتاريخ 2021/1/26.

المرحلة الثالثة: دراسة الوحدات السياسية:

ظلت الجغرافية السياسية خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن 20 تعرف على أنها علم يدرس العلاقة بين الأنشطة السياسية للإنسان وتنظيماته من ناحية والبيئة الطبيعية من ناحية أخرى، تلك العلاقة التي تتمتع فيها البيئة الطبيعية بالغلبة والسيادة في ظل الحتم الجغرافي السائد بين المفكرين آنذاك.

المرحلة الرابعة (المعاصرة):

فقد ركزت على دراسة الوحدات السياسية وفي مقدمتها الدولة، ومن أعلام هذه المرحلة وتلي وهارتشهورن وجوتمان، فقد أسهم وتلي في وضع إطار نظري للجغرافيا السياسية، حيث رأى أنها تهتم بدراسة اختلاف الظواهر السياسية من مكان إلى آخر على سطح الأرض، وتأتي الدولة في مقدمة هذه الظواهر. ورأى هارتشهورن في كتاباته الأولى أن الجغرافية السياسية هي دراسة الوحدات السياسية ويتضمن هذا المنهج وصفا تحليليا لعناصر الدولة، وبدأ بعد ذلك يركز على وظائف الدولة حيث ذكر أن كل دولة تحتوي على عوامل الوحدة وعوامل التناظر معا. أما جوتمان فقد أضاف فكرتين هما الحركة والاكولوجرافيا، فالحركة تتضمن وسائل النقل والمواصلات وانتقال الأشخاص والسلع والأفكار، أما الاكولوجرافيا " الثبات" فهي القوة المضادة للحركة وتشمل قيم الماضي ووجهات النظر الاجتماعية.

وكانت الجغرافية السياسية في بادئ الأمر تدرس أثر البيئة الطبيعية (الموقع - المساحة - الشكل - التضاريس - المناخ - الغطاء الحيوي) على السلوك السياسي (الأقوال - القرارات - الأفعال) للدول، وبذلك اتسمت هذه النظرة بالحتم الجغرافي. وكرد فعل لهذا الاتجاه ظهرت مدرسة مناوئة للحتمية، رأت أن الجغرافية السياسية هي عبارة عن دراسة تأثير السلوك السياسي على اللاندسكيب الطبيعي والبشري، ثم سرعان ما تغلب الاتجاه الاحتمالي، الذي يرى أن الجغرافيا السياسية هي دراسة التأثير المتبادل بين الظواهر الجغرافية من ناحية والظاهرة السياسية من ناحية أخرى. ويرى فريق آخر أن الجغرافية السياسية هي التحليل المكاني للظاهرة السياسية، أو بعبارة أخرى دراسة الأبعاد المكانية للسياسة، بحيث تصبح أي ظاهرة في المكان موضوعا من موضوعات الجغرافيا السياسية طالما كان لها بعدا مكانيًا. [3]

[3] محمد البطران، الجغرافيا السياسية

تعريفات متغيرة للجغرافيا السياسية:

التعريف الأول:

هي العالم الذي يدرس الأرض بوصفها وطنًا للإنسان فموضوع علم الجغرافيا هي "الأرض" لا لذاتها، وإنما من حيث هي وطن "الإنسان" ومن ثم كان أهم تطبيق يدور حولهما البحث في الجغرافيا هما "الأرض" و"الإنسان".

التعريف الثاني:

تعريف هارتس هورن عام 1935 للجغرافيا السياسية على أنها علم دراسة الدولة كمساحة متغيرة بالنسبة لغيرها من المساحات المتميزة الأخرى ثم يعود بعد ذلك هارتس هورن ليعرف الجغرافيا السياسية عام 1954 بأنها العالم الذي يهتم بدراسة التماثل أو التباينات في الشخصية السياسية للمساحات المختلفة، ويجب أن ينظر إليها على أنها أجزاء مترابطة في كل مركب، أقرب ما يكون إلى تماثلات وتباينات عامة.

التعريف الثالث:

يعرف دوجلاس جاكسون عام 1964 إن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر السياسية في أبعادها المساحية Aerial con

التعريف الرابع:

ما قدمته الأكاديمية للعلوم في واشنطن عام 1965 من أن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية.

التعريف الخامس (علم دراسة الدول):

ومن التعريفات الأخرى أيضاً أن الجغرافيا السياسية تختص بدراسة الارتباط بين المساحات الأرضية والدولة (الأرض - الدولة) ثم بين الدولة وغيرها من الدول، وبالتالي ينصب هذا التعريف على (جغرافية الدول أو الوحدات السياسية)، وهناك تعريفاً آخر ينص على أن الجغرافيا السياسية هي علم دراسة المناطق المنتظمة سياسياً، ومهمتها في ذلك هي التركيز على كل من هذه الوحدات المنتظمة سياسياً كوحدة قائمة بذاتها - لها كيائها الخاص وصفاتها المميزة لها.

التعريف السادس:

يركز على ان الجغرافيا السياسية هي دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظواهرات على سطح الأرض، وما تشتمل عليه هذه الوحدات من شعوب وجماعات، ويتوقف امتداد هذه الأقاليم وطبيعتها على تباين الظواهرات السياسية التي تسود العالم ، ففي بعض جهات من العالم، نجد أن الأقاليم السياسية لها صفة الاستقرار النسبي لمدة زمنية طويلة، بينما نجدها في جهات أخرى من العالم يصيبها تغيرات سريعة - ودراسة الظواهرات السياسية " نتاج البشر" وارتباطها بظواهرات سطح الأرض "نتاج الطبيعة" يمكن للباحث الجغرافي أن يحلل ويعلل الطرق المختلفة التي نظم بها الإنسان في هذه الأرض إلى أنماط سياسية.

التعريف السابع:

ما قدمه كل من روجر كاسبيرسون وجولييان في سنة 1970 ، حيث ركزا على التيارات المساحية أو الأرضية أو بمعنى أدق وأبسط : التحليل المساحي للظواهرات السياسية (The spatial analysis of political phenomena) وهو تعريف شامل يتسع للكثير من الموضوعات التي كانت لا تشملها الجغرافية السياسية من قبل - الأسلوب التحليلي - وربط الجغرافيا السياسية بمسار التيار الرئيسي للعلوم الإنسانية بحثا ونظرية ، كما أن يركز الاهتمام على أهمية

الجغرافيا في العلاقات الدولية، بل يمكن أن نقول أن هذا التعريف للجغرافيا السياسية قد وضع أرضية جغرافية لكل ما يطرأ على العلاقات الدولية من تغيير.

العوائق التي تحول بين الكاتب والدراسة الموضوعية للجغرافيا السياسية

نظرًا لأن الجغرافيا السياسية، والعلوم السياسية عامة، تتناول موضوعات شائكة، بالإضافة إلى صعوبة وجود الموضوعية المطلقة في الوثائق والدراسات التاريخية؛ فإن الكاتب في الجغرافيا السياسية أو العلوم السياسية عامة لا يمكن أن يتجرد تمامًا من صفة الموضوعية للأسباب التالية:

أولاً: إن العواطف والانتماءات القومية الوراثةية — أو المكتسبة للمهاجرين من دولة إلى أخرى — تجعل الكاتب موضوعيًا في الموضوعات البعيدة عن المكان الجغرافي لقوميته، أو البعيدة عن الاتصالات السياسية والتاريخية بقوميته، بينما يصبح غير موضوعي بدرجات متفاوتة فيما يختص بغالبية العناصر التي يدرسها في مشكلة سياسية تمس من قريب انتماءاته القومية، فالجغرافي السياسي الألماني

لا ينظر إلى مشاكل ألمانيا السياسية بالنظرة نفسها التي ينظرها الفرنسي أو الإنجليزي أو الأمريكي.

ثانيًا: هناك انتماءات ومشاعر عاطفية فوق القومية المحدودة وتتعداها إلى

عواطف الارتباط بتجمع حضاري معين مثل الانتماء إلى حضارات العالم

الصناعي أو الغربي أو إلى حضارات العالم الثالث أو المتخلف والنامي، فالكاتب

السياسي الغربي ينظر من زاوية حضارته ومنجزاتها نظرة شاملة دون التوقف عند

تفصيلات الأحداث الخاصة بهذين العالمين سواء كانت ضارة أو مجدية بحق

شعوب العالم الثالث، أو مفيدة ومربحة لأصحاب المستعمرات من دول الحضارة

الغربية الصناعية، وفي الوقت نفسه يقف هذا الكاتب طويلًا أمام منجزات

الحضارة الغربية في دول العالم الثالث الحالية، بينما يقف الكاتب السياسي الهندي

أو العربي مثلًا وقفات طويلة أمام البربرية الاستعمارية في كثير من مواقعها، أو

أمام الاستنزاف الاقتصادي الطويل، وينظر إلى تركيب الاقتصاد المزدهر في

العالم الصناعي حاليًا على أنه قد أُسس دون شك على أعمال ملايين العمال الجائعين من أبناء العالم الثالث التي قدموها كرهًا — أو طواعية غير مباشرة بواسطة إجبار حكام خاضعين للحكم الاستعماري — بالإضافة إلى استغلال الثروات الطبيعية من أجل أصحاب المستعمرات حكومات وشعوبًا.

ثالثًا: تتعدى النظرة فوق القومية المشاعر العامة لأصحاب الحضارات الغربية في أحيان كثيرة حد التطرف وتصبح مشاعر عنصرية مرتبطة بالرجل الأبيض ككائن سام، وعلى غيره من العناصر أن تخدمه دون محاسبة أو اعتراض في مقابل أن يرعى بعض مصالحهم الضرورية في مجرد البقاء على قيد الحياة، مثال ذلك الكُتَّاب السياسيون في الدول العنصرية كجنوب أفريقيا وروديسيا والكثير من الكُتَّاب السياسيين في أمريكا، وقد بلغت مثل هذه المراحل من العنصرية أشدها في حالتين: الأولى الكتابات العنصرية الجرمانية التي تمجد سيادة الجerman

على كل البشر بما فيهم بقية السلالات البيضاء، والثانية الكتابات السياسية
العنصرية الصهيونية التي تمجد سيادة ما يسمونه بالسلالة اليهودية على العالم.

[4]

[4] الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، "هنداوي، اطلع عليه

بتاريخ 2021/1/26

وقد كان من الطبيعي أن يقوم التناحر بين هاتين العنصرتين المتطرفتين لفترة طويلة من الزمن، وأن تخلف الثانية الأولى بعد هزيمتها؛ لأن كلاً منهما اتخذ لنفسه تطبيقاً مختلفاً في محاولة تحقيق هدفه للسيطرة العالمية: فالجرمانية سخرت كل طاقات الشعب الألماني ضد العالم، وهي بدون شك طاقات محدودة بالمكان الجغرافي والعدد البشري مهما كانت أشكال التقدم التكنولوجي التي وصل إليها الألمان، بينما الثانية سخرت — ولا تزال تسخر — طاقات مختلفة من أماكن جغرافية كثيرة وشعوباً عديدة لكي تخدم الإبقاء على الدولة الإسرائيلية في فلسطين، فهذه الدولة لا تمثل كل التجسيد الأهداف الصهيونية، بل هي جزء من هذه الأهداف يمثل ركيزة مادية تمتد منها جسور على المستوى العالمي، ويربط اليهود ظاهرياً ومادياً كما يربط معه بالفعل أجزاء أخرى كثيرة موزعة في العالم.

رابعاً: تختلف نظرة الكُتّاب السياسيين إلى الأمور باختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية، فالكاتب الاستعماري القديم يختلف عن الإمبريالي المعاصر، وكلاهما يختلف عن الكاتب الماركسي في تحليل الأحداث السياسية، ويتفق هؤلاء جميعاً في أن الاقتصاد والتجارة بصورته العامة هو محرك أساسي للتخطيط السياسي، ولكنهم يختلفون في تحليل كل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المؤدية

إلى تكوين الدولة، وتشكيل الأحداث السياسية وقيام الثورات ونشأة القوميات، ويختلفون نظرياً في تحليل القوى التي تساعد على بقاء النظام الاستعماري أو الإمبريالي أو الاشتراكي.

فمثلاً الكاتب السياسي الأمريكي ينظر إلى مشكلات أوروبا فيما بين الحربين العالميتين نظرة مختلفة إلى مشكلاتها فيما بعد الحرب العالمية الثانية، والسبب في هذا راجع إلى أن أمريكا كانت قد انعزلت عن المشكلات الأوروبية حسب مبدأ مونرو في أعقاب الحرب الأولى، بينما نجدها منغمسة إلى أقصى حدود الانغماس في المشكلات الأوروبية فيما بعد الحرب الثانية.

عدم حتمية وثبوت الجغرافيا السياسية

فمبدأ مونرو كان ينظر إلى أن حدود أمريكا هي حدود الأطلنطي، وأن انتصار الحلفاء الغربيين على ألمانيا القيصرية قد أدى إلى تأمين أوروبا الغربية، وبالتالي تأمين المحيط الأطلنطي وتأمين حدودها، وكذلك كان يمكن أن يكون الحال بعد هزيمة القوى الجرمانية الهتلرية في الحرب العالمية الثانية لولا عاملان جديان كل الجدة في التخطيط السياسي الأمريكي جعلها تمد حدودها الأمانة عبر الأطلنطي إلى أوروبا، بل وعبر الباسيفيكي والهندي أيضاً، وهذان العاملان هما:

العامل الأول: أن مصدر الخطر على الأمن الأمريكي — الذي يطلق عليه تعميماً الأمن الغربي — لم يعد الرقعة المكانية المحدودة الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية التي تحتلها ألمانيا، والتي زاد من ضعفها تقسيمها إلى ألمانيا الشرقية والغربية كوحدين متنافرتين تؤديان إلى هدر جزء كبير من طاقتهما في الصراع الأيديولوجي والاقتصادي، بل أصبح موضع الخطر على الأمن الأمريكي هو الاتحاد السوفيتي في الرقعة المكانية الهائلة ذات الطاقات الكبيرة مواردً وسكاناً، والتي تتبرعم فيها قوى تكنولوجية ليس من السهل نضوبها متى بدأت تثبت وتعمق جذورها وتتأصل، وهي بذلك قوى مشابهة إلى حد غريب لتبرعم القوى التكنولوجية الأمريكية على سطحها الأرضي الواسع ومواردها الطبيعية والبشرية الكبيرة، فالفرق الكمي والكيفي والمكاني واضح بين دولتي ألمانيا كقوة سياسية أوروبية والاتحاد السوفيتي كقوة عالمية، ومن ثم كان لا بد للوجود الأمريكي من الظهور في كل أجزاء العالم المحيطة بالاتحاد السوفيتي قاطبة، وليس في أوروبا وحدها. وعلى هذا الضوء يمكن أن نفسر سلسلة الأحلاف التي أنشأتها أمريكا لتطويق الاتحاد السوفيتي: حلف الأطنطي في أوروبا الغربية والبحر المتوسط ومضايق

البحر الأسود، والحلف المركزي في الشرق الأوسط، وحلف جنوب شرق آسيا من باكستان إلى الفلبين وأستراليا.

العامل الثاني: أن مبدأ مونرو برغم ما يبدو ظاهرياً من أنه إخلاد أمريكا إلى

الراحة بعيداً عن ضجيج الصراع السياسي الأوروبي وثورات المستعمرات

ومشكلاتها في أفريقيا وآسيا، إلا أنه في حقيقة الأمر لم يكن كذلك. فمبدأ مونرو

وسياسة العزلة الأمريكية لم يكن إلا بمثابة ستار دولاري أقامته أمريكا حول

الأمريكتين جميعاً، وقد منع هذا الستار المنافسة المالية والقدرة الاستثمارية

الأوروبية الغربية إلى حدود بعيدة من الدخول إلى أمريكا الوسطى والجنوبية،

وجعلها حقلاً احتكاريًا مفتوحاً أمام الاستثمارات الأمريكية وحدها، فقد اشترت

أمريكا الأراضي والمزارع، واحتكرت جانباً كبيراً من مقدرات الإنتاج الزراعي النقدي

في كثير من دول أمريكا اللاتينية — الفواكه والبن والكافو والمطاط والسكر

والكولا — وضمنت أمريكا لنفسها كافة الامتيازات في استغلال الثروات التعدينية

في المكسيك وفنزويلا (البترول) وبيرو وشيلي (النحاس) وبوليفيا (القصدير)، ولا تزال الاحتكارات الأمريكية قوية في أمريكا اللاتينية، إلى جانب المواصلات والنقل والتجارة، وذلك رغم المعارضة الثورية (كوبا) والقوية (شيلي) والسرية (بقية أمريكا اللاتينية) في هذا الميدان الاحتكاري.

وفي الحقيقة إن لم يكن مبدأ مونرو طوال العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن سوى فترة تدعيم للإمبريالية في «بيتها» الأمريكي الواسع، وبعدها اتَّخمت أمريكا برأس المال بدأت تنطلق في أخريات الثلاثينيات عبر الأطلسي والباسيفيكي باحثة عن استثمارات واحتكارات جديدة في تايلاند وجنوب شرق آسيا وأستراليا، وفي الشرق الأوسط (البترول) وبدايات صغيرة في أفريقيا (المطاط والحديد في ليبيريا)، لكن هذه الانطلاقة فاجأتها الحرب العالمية الثانية.

وقد ترتب على هزيمة ألمانيا واليابان، وخروج أوروبا مغلسة مخربة الفرصة الذهبية أمام رأس المال الأمريكي القوي، فقام بدور هائل في إعادة بناء اقتصاد

أوروبا الغربية عامة، وألمانيا واليابان خاصة، وبذلك دخلت أمريكا شريكاً فعلياً في كثير من المؤسسات الصناعية الأوروبية واليابانية المزدهرة وأصبح لها — بالضرورة — اهتمامات أمن أكيدة في هذه المنطقة الصناعية من العالم، هذا بالإضافة إلى التغلغل الأمريكي الاقتصادي في أجزاء كثيرة من أفريقيا كوريث أو شريك لرأس المال الاستعماري القديم في الكونغو وجنوب أفريقيا والمستعمرات البرتغالية، وفي آسيا دخلت أمريكا بهذه الصفة في إندونيسيا والهند الصينية وغيرهما من الدول الآسيوية الجنوبية، فضلاً عن صراعات الاحتكارات الأمريكية مع الاحتكارات الأوروبية في إيران والخليج العربي ومناطق البترول في شمال أفريقيا. صحيح أن هناك صراعات بين رأس المال الفرنسي والأمريكي، وصراعات أخرى أقل حدة بين رأس المال الألماني والياباني المهجن بالأمريكي وبين رأس المال الأمريكي، إلا أن هذه التفصيلات لا تغير من الصورة العامة؛ فبروز المصالح الأمريكية في أوروبا وغيرها قد أدى إلى نبذ مبدأ مونرو تمامًا بعد أن استوفى أغراضه وأرسى قواعد الإمبريالية الأمريكية الحديثة في العالم. وعلى هذا النحو تتغير نظرات وتحليلات كتاب السياسة لموضوع العلاقات الأمريكية

الأوروبية في فترة نصف قرن نتيجة لتغير أيديولوجي اقتصادي في البناء والتركييب السياسي الأمريكي.

علاقة الجغرافية السياسية بالعلوم الأخرى

بما أن هدف الجغرافية السياسية هو تحليل وتسجيل الأسس الجغرافية للعلاقات البشرية التي غيرها لا يمكن للمجتمعات أن تعيش، وأن البيئة الجغرافية السياسية تعنى باعتبارين أساسيين هما: تحليل العلاقات بين المجتمع والبيئة الطبيعية.

علم الجغرافية السياسية يحتاج إلى استخدام نتائج علوم أخرى يستعين بها على التحليل منها: علم السياسة والتاريخ والعلاقات الدولية والاجتماع والديموغرافيا والجيولوجيا والموارد الطبيعية إضافة إلى فروع الجغرافية الأخرى.

1- العلوم السياسية:

ترتبط الجغرافية السياسية وعلم السياسة بعلاقات وثيقة؛ لأن كل منهما يدرس الدولة لكن وجهة نظره الخاصة، وبالرغم من ذلك فالعلاقة بينهما ليست قدرية،

فعلم السياسة يهتم بسيادة وسياسة الدولة بينما تركز الجغرافية السياسية على

دراسة القوة والعلاقات المكانية

2- التاريخ:

والتاريخ كدراسة تتابعية لجميع العصور يجب أن يدخل بقوة في أي سياق تتابعي

في الجغرافية السياسية، ذلك أنه يتعين على الجغرافيين السياسيين أن يستشهدوا

بصفحات التاريخ وأمثله في صياغة المبادئ ووضع الأسس لتفسير المشكلات

الجارية وتحليلها.

3- العلاقات الدولية:

إن ميدان العلاقات الدولية ونتائجها لا بد أن تستخدم من قبل الجغرافي السياسي

لأنه يستحيل على المرء أن يبحث في العلاقات التي تربط بين دولتين أو أن

يناقش سياسة الدولة دون أن يجد نفسه غارقا في خضم هذا العلم الواسع. بل إن

كثيرا من النظريات المستعملة التي تنطوي عليها العلاقات الدولية تكون هي

الأخرى جزءا هاما من الجغرافية السياسية.

4- الديموغرافيا:

بما أن الديموغرافيا تهتم بدراسة السكان دراسة علمية من حيث العوامل المؤثرة عليهم وحركتهم ونموهم وتركيبهم وأن جغرافية السكان تشترك مع الديموغرافيا بمعلومات هامة عن عنصر مهم من عناصر الدولة (السكان) إذ لا بد لأي تفهم صحيح للدولة ومشكلاتها أن يضع في الاعتبار الاحصاءات الحيوية وتركيب السكان ونموهم لكي تكون الفكرة وافية عنهم ولكي تكون التحليلات العلمية والنتائج مستندة إلى حقائق دقيقة.

5- فروع الجغرافية الأخرى:

تمتد الجغرافية بجميع تخصصاتها الطبيعية والبشرية والجغرافية السياسية بالمعلومات اللازمة عن المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية للدولة وكذلك توضح لها العلاقة بين الارض والسكان، ويدخل في هذا تحديد علاقتها بغيرها وهذا يعود إلى سبب بسيط متمثل في أن الجغرافية السياسية تدرس الدولة من حيث إنها وحدة سياسية تنتمي إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي خاص بها ولها علاقات معينة داخلية وخارجية.

6- العلوم الأخرى:

وترتبط الجغرافية السياسية بدرجات أقل بميادين علمية أخرى ومنها الانثروبولوجيا وعلم الاقتصاد وعلم النبات والجيولوجيا (طبقات الأرض) والقانون الدولي.

المطلب الثاني: الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية

فمن الناحية الإيتيمولوجية ترتبط كلمة جيوبوليتيكا باليونانيين القدامى حيث تشير كلمة "جيا" إلى آلهة الأرض و"بوليس" إلى دولة المدينة، وعليه "جيوبوليس" عند اليونانيين تعني "إستكشاف للأشكال الأرضية للمجال و الأرض و مراقبتها وتنظيمها بواسطة الجنس البشري". أما من الناحية الإبتيمولوجية فمصطلح الجيوبوليتيكا مكوّن من شقّين "جيو" وتعني الجغرافيا، و"بوليتيك" وتعني السياسة مما يوحي لنا بوجود علاقة بين الأرض أو الجغرافيا مع السياسة، ومنه فالجيوسياسية أو الجيوبوليتيك هي علم دراسة تأثير الأرض على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي أي

(علاقة تأثر و تأثير)، و هناك من يصفها ” بعلم سياسة الأرض ” بمعنى العلم

الذي يُعنى بدراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة، مما

يستحضر في أذهاننا أن هناك فاعل يمارس علاقة قوة في إطار جغرافي معين.

وعليه يمكننا القول بأن علم الجيوبوليتيك في أبسط معانيه هو العلم الذي يقودنا

إلى دراسة كيفية استخدام الجغرافيا كمصدر قوة للتعبير عن المواقف السياسية.

وقد تعددت التعريفات المقدمة لعلم الجيوبوليتيك ولعل سبب هذا الاختلاف والتعدد

يعود إلى عاملين أساسيين: أولهما، تعدد الاتجاهات الفكرية، وثانيهما، اختلاف

الفترات الزمنية والاحداث الدولية.

الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك

الجغرافيا السياسية:

- تعترف بالحدود السياسية القائمة بين الدول ومن حق الدولة أن تمارس

سيادتها على أرضها داخل حدودها فقط

- مجالها دراسة وقائع الأرض الحالية للدولة
- تعطي تصوّر لكيان الدولة كما هو قائم فعلا
- تدرس تأثير الجغرافيا (الطبيعية والبشرية) في السياسة
- تدرس الإمكانيات المتاحة وعناصر القوة والضعف الكامنة (البشرية والطبيعية) داخل حدود الدولة
- تهتم بمساحتها داخل حدودها الحالية وتدرس حالة الدولة الراهنة وما تمتلكه من مقدرات مادية وبشرية داخل حدوده
- تهتم بتحقيق قوة الدولة لتحسين وظائفها داخل حدودها
- تعالج الجغرافيا السياسية مشكلات الحاضر وقد تتطرق إلى الماضي.
- وتعكس صورة الدولة والعلاقات الداخلية والخارجية كما هي
- تتميز الجغرافية السياسية بالموضوعية والشمولية وتتنظر للعالم ككل واحد متماسك
- تهدف إلى سيادة السلم والأمن بين الدول
- تتضوي تحت مفهوم المدرسة الإمكانية

الجيوپوليتيك:

- لا تعترف بحدود ثابتة بل تنظر للدولة على إنها كائن عضوي حيوي متغير (يولد وينمو ويشيخ ومن ثم يموت) ومن حق الدولة البحث عن عناصر القوة والسيادة خارج حدودها
- مجالها المطالب المكانية للدولة خارج الحدود
- تضع خطط لما يجب أن تكون عليه الدولة المتطورة في مساحتها دائماً
- تدرس تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة
- تدرس البحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة للنمو حتى ولو كان وراء الحدود
- تهتم باحتياجات الدولة من المساحات الجغرافية من الأرض خارج حدودها، التي تزيد من قوتها
- تهتم بتخيل الكيفية التي ستكون عليها قوة الدولة في حال تحقيق أهدافها خارج حدودها

- تهب الجيوبوليتيك لمشكلات المستقبل، فتقيم موقف ما، وهي تبحث في

النهاية لإيجاد مبررات لتنفيذ أهداف السياسة

- يتصف علم الجيوبوليتيك بأنه ديناميكي يتحرك ومثالي وغير علمي ويقول

بأحقية الدولة القوية بحقوق الإنسانية كلها

- عدواني تعسبي قائم على الصراع بين الدول للسيطرة على الأراضي

المجاورة

- علم الجيوبوليتيك ينضوي تحت مفهوم المدرسة الحتمية^[5]

[5]. معنى علم الجيوبوليتيك، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية

من الجغرافيا السياسية الى الجيوبوليتيك

في الوقت الذي كان فيه راتزل وسبنسر يتحدثان عن الجغرافيا السياسية كان بعض الجغرافيين الألمان يتحدثون عن علم السياسات الأرضية أو ما اصطلح على تسميته بالجيوبوليتيك. وقد بدا أنه إذا كانت الجغرافيا السياسية تنظر إلى الدولة كوحدة إستراتيجية فإن الجيوبوليتيك تعدها كائناً عضواً في حركة متطورة. في هذه الأثناء كانت ألمانيا تعيش بعد الهزيمة التي منيت بها في الحرب العالمية الأولى، في انتكاسة قومية بسبب ما اقتطع منها من أراضٍ كإجراءات عقابية لها من قبل المنتصرين، وتقسيم مستعمراتها بين إنجلترا وفرنسا، كما فرض عليها حصار عسكري ومالي. وفيما بين الحربين كرس الجغرافيون والسياسيون الألمان جهودهم للخروج بوطنهم من محنته، وخرجت لأول مرة دورية علمية تحمل عنوان "المجلة الجيوبوليتيكية" وضمت هجينا من الفكر الجغرافي والتاريخي والسياسي والقومي والاستعماري. وقد صيغ هذا الفكر في قوالب علمية رفعت شعار: "لا بد

أن يفكر رجل الشارع جغرافياً وأن يفكر الساسة جيوبوليتيكياً".^[6] وقد جاء هذا
الشعار ليبرر الكم الهائل من المعلومات الجغرافية "المغلوبة" التي قدمت للشعب
الألماني عن دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي. وبالرغم مما قد نظنه من مهام
علمية بريئة للجمعيات الجغرافية فإن دورها في خدمة التوسع الألماني كان جلياً
واضحاً. وتحت رعاية الجمعية الجغرافية الألمانية أنشئت في ميونخ عام 1924
المدرسة الجيوبوليتيكية التي رأسها الجغرافي السياسي كارل هوسهوفر.

[6]. لورا محمود، "الجيوبوليتيك...جغرافيا سياسية أم إستراتيجية الساسة، جريدة البناء، العدد.1628، 2014

وبجهود هذه المدرسة وبالأعداد المتواترة للدورية الجيوبوليتيكية جهّز الجغرافيون
والسياسيون الفكر الألماني بعضوية الدولة وضرورة زحزة حدودها لتشمل
أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية. وقد جاء ذلك في ظل تنامي أفكار
القومية الشيفونية الممزوجة بأغراض التوسع العسكري للحزب النازي. وقد تلقف

هتلر أفكار هوسهوفر وزملائه، كما استعان بأفكار الجغرافي الإنجليزي الشهير
ماكندر (الذي كانت مقالاته تترجم إلى الدورية الجيوبوليتيكية)، خاصة تلك
الأفكار التي صاغ من خلالها نظريته عن “قلب الأرض”، والتي تقول فحواها:
إن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على العالم. وتنبأ فيها بانتقال السيطرة
على العالم من القوى البحرية (إنجلترا وفرنسا) إلى القوى البرية (ألمانيا والاتحاد
السوفيتي). وجاءت أفكار هتلر بدءاً من كتاب “حياتي”، ومرورا بخطبه الحماسية،
لتكرس مفهوم المجال الحيوي لألمانيا Lebensraum، أي مساحتها الجغرافية
اللائقة بها، ولتمثل أبرز مقومات القومية الاشتراكية (النازية) التي تبناها. وهكذا
زاد التداخل في المفاهيم وصار الفصل صعبا بين الجغرافيا السياسية
والجيوبوليتيك والإمبريالية. وصعدت الجيوبوليتيك إلى مصاف العلوم الكبرى
خلال الحرب العالمية الثانية، حتى كتبت هزيمة ألمانيا نهاية لهذه المكانة. وصار

مفهوم الجيوبوليتيك بعد الحرب العالمية الثانية قرين التوظيف السيئ للجغرافيا

السياسية، وهو ما أضر بتطوير الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية معا.

المراجع:

[1] article disponible sur Persée 22 مارس 2020

على موقع واي باك مشين.

[2] زينب عباس موسى السرحان (2017/10/3)، "مفهوم الجغرافيا السياسية"،

كلية التربية الأساسية، أطلع عليه بتاريخ 2021/1/26.

[3] محمد البطران، الجغرافيا السياسية

[4] الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية

على الشرق الأوسط"، هنداوي، أطلع عليه بتاريخ 2021/1/26

[5]. معنى علم الجيوبوليتيك، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية

[6]. لورا محمود، "الجيوبوليتيك.. جغرافيا سياسية أم إستراتيجية الساسة، جريدة

البناء، العدد.1628، 2014

الجغرافيا السياسية

الأستاذ نواف السليمي

المقدمة

لا يوجد فرع من فروع الجغرافيا الحديثة يتناوله الجذب والدفع مثل الجغرافيا السياسية، ولا يوجد فرع من فروع الجغرافيا البشرية يدور حوله الجدل والنقد ويحيط به سوء الفهم مثل الجغرافيا السياسية، وكذلك لم يحصل جدل ونقد حول أحد كبار الجغرافيين مثل ما حدث لفريدريك راتزل مؤسس الجغرافيا السياسية، الذي نشر خلاصة أفكاره عام ١٨٩٧ في كتابه المسمى الجغرافيا السياسية. إن هناك فارقاً كبيراً بين الجغرافيا السياسية وبين علم السياسة برغم أن الموضوع في أسسه العامة مشترك بالنسبة للدولة، فالدولة بالنسبة للجغرافيا السياسية عبارة عن عنصرين أساسيين هما الأرض والشعب، ينجم عنهما عنصر ثالث هو نتاج التفاعل بين الأرض والناس. وتشتمل دراسة الأرض على كثير من عناصر الدراسة الجغرافية الطبيعية على رأسها عنصر المكان الجغرافي والأقاليم الطبيعية للدولة، كما تشتمل دراسة الشعب على عناصر كثيرة من الدراسة للحياة البشرية، وهي تبدأ بالسكان والنشاط الاقتصادي وأنماط السكن والمدن والتكوين الحضاري للناس من حيث سلالاتهم ومجموعاتهم اللغوية وتنظيمهم الطبقي، أما العلاقة بين الأرض والناس فهي شديدة التعقيد والتشابك وتؤدي في النهاية إلى سلامة تكوين الدولة أو عناصر قوتها وضعفها، وفي هذا المجال يضع الجغرافي السياسي نصب عينيه حدود الدولة كإطار محدد للوحدة الأساسية في الجغرافيا السياسية، برغم ما تتعرض له الحدود من تغيرات، وبرغم أن خطوط الحدود في أحيان كثيرة إنما هي خطوط افتعاليه ترتضى لزمن معين، ويؤدي هذا إلى عدم ثبات الوحدة الأساسية في علم الجغرافيا السياسية إلى الأبد، بل يعطي للجغرافيا السياسية

دينامية دائمة، وفي هذا يقوم الجغرافي بدراسة الدولة داخل علاقاتها بالمجتمع الدولي المجاور والبعيد، ويعطي هذا بعداً جديداً في دراسة الجغرافيا السياسية. تعالج الجغرافيا السياسية النمط السياسي للعالم وهو نمط معقد إلى حد كبير بسبب التجزئة المتباينة لسطح الأرض إلى وحدات سياسية تتفاوت في الحجم المساحي والسكاني تفاوتاً كبيراً، وتغير الأنماط السياسية في حدودها ومقوماتها ومشكلاتها الناجمة عن تفاعل الإنسان ببيئته مما ينعكس على أوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية. وتهتم الجغرافيا الجغرافية السياسية في هذا المجال بمواكبة مظاهر التحول في رقعة الوحدات السياسية وسكانها ومواردها وعلاقتها بالدول الأخرى، لذا فهي تتصل بعلوم أخرى عديدة تتضافر كلها لتحليل القوة الجغرافية طبيعياً وحضارياً واقتصادياً وتحديد علاقاتها المتشعبة في المكان والزمان. (التاريخ - الإنسان والزمان والمكان - / العلوم السياسية - السياسة الخارجية للدولة والنظام الدولي والقانون الدولي)

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية ونشأتها

نشأة الجغرافيا السياسية

ترجع نشأة الجغرافيا السياسية لبداية القرن الماضي (ق 20) إلى أن له جذور

قديمة تنقسم خلال أكثر من 20000 عام لثلاث مراحل:

- مرحلة الحتم الجغرافي وأثره على العلاقات السياسية.

- مرحلة الدولة ككائن حي والجيوبولتيكا

• مرحلة دراسة الوحدات (المناطق) السياسية

وتعتبر كل مرحلة من المراحل السابقة على فترة محددة في تاريخ الجغرافيا السياسية، فنجد أرسطا طاليس، وابن خلدون عند العرب يمثلان الفترة الأولى، بينما يمثل الفترة الثانية راتزل «الحتم الجغرافي»، وتأتي الفترة المعاصرة، نجد وتلس وجونز، وهارتز هورن، وهي الفترة الأخيرة.

و مما لا شك فيه أن الإنسان القديم في إدراكه للتفاعل بين الإنسان والبيئة المحيطة به لم يكن إدراكا علميا له إطاره ومنهجه، بل كانت إرهافات تحدث عنها العالم الإغريقي أرسطا طاليس (383 - 322 ق.م)، حيث تكلم عن الدولة المثالية، وحدد عناصرها في حجم السكان، وكم الموارد الاقتصادية، حيث ذكر أن حجم السكان يجب أن يكون متوسطاً بحيث يسهل حكمه، فلا هو بالحجم الكبير الذي يصعب حكمه، ولا هو بالحجم الصغير الضعيف، وكانت رؤيته تنصب على أن الاعتبار السياسي له الأثر القوي في تحديد الحجم المثالي لسكان هذه الدولة من أجل تحقيق الاستقرار والطمأنينة والرفاهية لكل أفراد هذه الدولة، وفي نظره أن الحجم الأمثل للسكان يتحقق بمعرفة كل الناخبين لمنتجهم ولأنفسهم شخصيا ولكن يعيب على هذا الرأي الآن ذلك التطور في وسائل الاتصال والإعلام من أجهزة الدش والراديو، فيستطيع أي مرشح أن يظهر على شاشات الدش والتلفزيون أمام عدد كبير وضخم من الناخبين، دون وجود علاقة شخصية بين الناخب والناخبين له، كما أن نجاح الدولة المثالية في رأي أرسطا طاليس يتحقق باستغلال الموارد الاقتصادية المختلفة مما يحقق الاكتفاء الذاتي لشعوبها،

وهي دعوة لا تتحقق في عالمنا المعاصر، حيث الاختلافات في الظروف الطبيعية والبشرية لكل دول العالم، والتطلعات الكبيرة لحكومات اليوم لا تقف عند حدود الدولة السياسية، مما خلق المشكلات السياسية، وبالتالي الحروب والمجاعات والأزمات التي لا تحقق الرخاء والرفاهية لشعب من الشعوب.

أما عن رأيه في العاصمة المثالية للدولة التي تجمع بين الموقع الحصين، وبين الأداء الجيد لظروفها، كما أنه عالج الصفات التي يجب أن ينصب بها الجيش البري، والأسطول الحربي الذي يضم عناصر مرتزقة من غير المواطنين، كما أنه ناقش وظائف الدولة، والحدود السياسية المحصنة، وبالتالي فقد تطرق لكثير من موضوعات الجغرافيا السياسية التي تعالج في الوقت الحاضر. أما عن العالم العربي ابن خلدون (1332- 1405) فقد ألقى الضوء في مقدمته على فكر الجغرافيا السياسية عند العرب في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي وناقش موضوعات هامة مثل القبيلة والدولة، والصراع القائم بين البدو والزراع، وعرض رأيه في ظل الحتم البيئي.^[1]

[1] [articledisponible sur Persée](#) نسخة محفوظة 22 مارس 2020 على موقع واي باك مشين.

وقد جاءت المرحلة الثانية في تطور فكر الجغرافية السياسية على يد العالم الجغرافي الألماني راتزل (1844-1904) لتشهد الذوخ الحقيقي للجغرافيا السياسية، حيث تأثر في أفكاره بمبدأ دارون «البقاء للأقوى» والحثم الجغرافي، وظهرت آراءه في عدة نقاط منها: الدولة كائن حي، يتوقف نجاحه على إمكانية الحصول على مساحات إضافية، بالإضافة إلى التلاحم التام بين أرضها وسكانها، ونشرت هذه الأفكار في كتابه " الجغرافية السياسية " عام 1897، وقد كان ذلك بمثابة الانطلاقة الأولى لكل من الجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكاً.

وجاء تطور الجغرافيا السياسية بعد ذلك بطيئاً، وظهرت كتابات في الجغرافيا السياسية منها كتاب بومان باسم "العالم الجديد" وهو أستاذ أمريكي، ركز في

كتاباتة عن سياسة وجغرافية عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) وقدم لنا دراسة موضوعية لما بقي من حطام الحرب لعالم يسوده التفاؤل، أما كتاب وتلس (The Earth and state) فهو كتاب منهجي ويعد من الكتب المهمة خاصته في الموضوعات الإقليمية التي درسها. وجاء القرن العشرين ليشهد الثلث الأول منه ظهور بعض الأبحاث والكتب في مجال الجغرافيا السياسية، ولكن بشكل متقطع وغير مفهوم، حيث كانت معظم الكتابات تتميز بالوصف الإقليمي مع عجلة تاريخية سياسية وإحصائية غير دقيقة، وغياب المنهج التحليلي.

وظهرت الجيوبولوتিকা بخطى كبيرة وثابتة في ألمانيا في الوقت الذي تتغير فيه الجغرافيا السياسية، ودارت فكرة الجيوبولوتিকা حول كارل هوس هوفر ومدرسته، حيث عرفها بأنها علم دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، وترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض، الإطار للجيوبولوتিকা الذي يجب أن تتحرك فيه الأحداث السياسية التي تحدث إذا أريد لها النجاح المستمر، وهي بذلك تهتم بدراسة الدولة من الناحية السياسية في إطار ديناميكي على أنها كائن حي، وليس في إطار جامد استاتيكي. وقد كانت الجيوبولوتিকা التي نادي بها كارل هوس الألماني وكلن السويدي بمثابة نظر شؤم وكرهية للألمان، حيث ظهرت فكرة المجال الحيوي الألماني ونظرية ماكنيدر عن الجزيرة العالمية، ومحاولات تقسيم العالم إلى مناطق سياسية ونشرت هذه الأفكار في مجلة الجيوبولوتিকা الألمانية كضمير جغرافي للدولة، إلا أنه كان فكريا مجردا من القيم العلمية والإنسانية حيث

ركز على خدمة النازية الألمانية لما تضمنه من مخالقات وأفكار مزيفة غير موضوعية.

وأدى تقدم الجيوبولوتিকা على هذا النحو المزيف والمجرد من الأخلاق الإنسانية في ألمانيا إلى تأخرها وبطء تطورها، وفقدت روحها العلمية، وجاء تأخر الجغرافيا السياسية بسبب الجيوبولوتিকা الألمانية بالإضافة إلى نظرية الحسم الجغرافي، والدراسات الوصفية، علاوة على ادعاءات هتلر بخصوص المجال الحيوي، واستغلال بعض المفاهيم الجغرافية المحرفة مثل كثافة السكان لأغراض السياسة العدوانية، حيث صور الجغرافيا السياسية في ذهن الناس بأنه فكرة للحرب والعدوان على أراضي الغير، مما جعل الجغرافيون والسياسيون ينفضون هذا المولود الكريه عن أكتافهم متكرين منه وينسبونه إلى بعضهم البعض، وبالتالي ماتت جيوبولوتিকা هوس هوفر بعد الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) لتفسح المجال أمام الجغرافيا السياسية لكي تنتعش وتتقدم من جديد خلال العقد الخمسين من القرن الماضي، حيث ظهر لها منهاجها وفكرها واضحا، مثل المنهج الوظيفي لهارتز هورن، ومنهاج النظرية الموحدة لجونز، ولكن كان تقدما بطيئا، لما لاقته من نفور كثير من الجامعات في حذف هذا العلم من مناهجها بسبب الجيوبولوتিকা. وجاء عام 1967 ليشهد بداية تطور هائل في علم الجغرافيا السياسية، حيث حرصت كل دول العالم في ميدان الجغرافيا السياسية منذ عام 1990، ولما تتميز به الجغرافيا السياسية في وقتنا الحاضر بطابع العالمية والشمول، وتعدد العلاقات الخارجية واتساع مجالها لكثرة الوحدات السياسية، مع

تعقد العلاقات الخارجية والداخلية لها حتى أصبح العالم يشكل وحدة جغرافية سياسية واحدة.

وبناء على ما سبق فإن تطور الجغرافيا السياسية جاء كما ذكر فتحي مصلي في ثلاث مراحل تطويرية متباينة، لكل منها خصائصها المميزة على الرغم من تداخلها، وعدم وجود حدود زمنية فاصلة بينها:

المرحلة الأولى: الجغرافية السياسية في ظل الحتم الجغرافي:

ومن أعلام المرحلة أرسطو وأفلاطون وإسترابون في العصور الوسطى والحديثة، فقد تناول أرسطو في كتابه عن السياسة فكرة الدولة المثالية، حيث أوضح أن أهم عنصرين في هذه الدولة هما السكان وموارد الثروة، وأن العلاقة بين الاثنتين هي التي تحدد قوة الدولة كما تحدث عن عاصمة الدولة وضرورة أن تجمع بين الحصانة والدفاع من ناحية، وخدمة إقليمها من ناحية أخرى، وعالج أرسطو قوة الدولة العسكرية، وكافة وظائف الدولة، كما اهتم بالحدود السياسية.

وقد سيطر الحتم الجغرافي على أفكار الجغرافية السياسية خلال تلك المرحلة، حيث كان يتم تفسير الظواهر الجغرافية السياسية بظواهر طبيعية، فقد كانت كتابات أرسطو حتمية، ركز فيها على حتمية تأثير الموقع الجغرافي والفلكي وما يرتبط بهما من ظروف مناخية تؤثر في السلوك السياسي للإنسان، وتشابهت أفكار أفلاطون مع أرسطو، أما إسترابون فقد حدد بقاء الدولة الإمبراطورية بوجود حكومة مركزية قوية وحاكم قوي.

أما عبد الرحمن بن خلدون الذي قال عنه الأوربيون أنه أول مكتشف بطبيعة البحث الجغرافي وميدانه فلم يتسم نهجه في الجغرافيا السياسية بالحتم الصارم، وقد أضاف الكثير إلى الفكر الجغرافي السياسي في مقدمته الشهيرة، و يعتبر هو واضع الإطار العام الذي عرف من بعده بدورة حياة الدولة، وتحدث بن خلدون عن عوامل قيام الدولة وهرمها وسقوطها و في أعقاب عصر النهضة انتعشت الدراسات الجغرافية السياسية في أوروبا، ويمكن أن نلمح ذلك في كتابات بودين ومونتسكيه، وقد اتسمت كتاباتهما بالحتمية البيئية، حيث ذكر بودين أن الظروف المناخية والطبوغرافية للدولة هي التي تحدد ملامح شخصيتها القومية، والتي تؤثر بدورها في التركيب السياسي للدولة، أما مونتسكيه فقد اعتقد وجود علاقة سببية وثيقة بين المناخ والحرية السياسية والعبودية، واقترح نموذجا جغرافيا سياسيا حتميا مؤداه أن الديمقراطية و الحرية تتزايد بالبعد عن خط الاستواء كنتيجة طبيعية لانخفاض درجة الحرارة بالبعد عنه، وعليه فإن المناخات الدفيئة هي قرينة الحكم الاستبدادي والمناخات الباردة هي قرينة الحرية والعدل ، ولم يختلف رايتز عن سابقه، حيث أشار إلى العلاقة بين الحضارة وظروف البيئة الطبيعية.

المرحلة الثانية: هيمنة الفكر الجيوبولوتيكي:

لا يعتبر فردريك راتزل هو رائد هذه المرحلة فحسب، بل إنه المؤسس الحقيقي للجغرافية السياسية الحديثة وهو أول من أطلق عليها هذا الاسم، وقد شبه راتزل الدولة بالكائن الحي، وأوضح أن الدولة إما أنت تنمو أو تضمحل وتموت لأنها لا تستطيع أن تبقى ساكنة، وقد تأثر راتزل في ذلك بمبدأ دارون في الانتخاب

الطبيعي والبقاء للأقوى، وظهور مدرسة الداروينية الاجتماعية Social Darwinism التي أكدت على التشابه بين المجتمعات البشرية والكائنات الحيوانية، كما تأثر كذلك بالحتم الذي سيطر على المدرسة الألمانية خلال القرن 19، وتتو الدولة من وجهة نظر راتزل بالاستيلاء على مساحات جديدة من أراضي الغير، وهو ما يعرف بمبدأ التوسع الإقليمي، وعلى الدولة أن تقوم في أعقاب الاستيلاء على المساحات المضافة من أراضي الدول المجاورة، بدفع سكانها إلى هذه المناطق لإحكام سيطرتها عليها ودمجها في نسيج الدولة تمهيدا لبدء دورة توسعية جديدة.

وبناء على ما سبق فإن حدود الدولة قابلة للزحزحة والحركة من مكانها، فهي كجلد الكائن الحي، الذي يتمدد بنموه، وينكمش باضمحلاله، وتظل الدولة تتوسع حتى تصل إلى حدودها الطبيعية، وأن الدولة تظل تتمدد طالما لا تواجه مقاومة خارجية.

ورأى راتزل أن توسع الدولة يأتي عن طريق التوسع الديني والنشاط التبشيري والتجاري والسياسي والعسكري، وهو يرى أن للتوسع التجاري الأثر الأعظم في توسع الدولة، وأنه يسبق التوسع السياسي، أي أن العلم يرفرف سياسيا بعد التوسع التجاري، وكل طريق تجاري يمهد لنفوذ سياسي لاحق. ويلاحظ أن الجغرافية السياسية على يد راتزل حتمية أيضا، فقد آمن راتزل بحتمية الصراع من ناحية، كما جزم بأن موقع الدولة ومساحتها ومناخها والتضاريس والغطاء النباتي والتربة لها جميعا تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية للدولة، هذا على الرغم من أنه عاصر

الثورة الصناعية التي غيرت نظرت الإنسان إلى علاقته ببيئته الطبيعية تغييرا جوهريا. وقد أرسى راتزل المفهوم الجيوبولوتيكي الألماني المعروف باسم المجال الحيوي، والذي عرفه بأنه المنطقة الجغرافية التي تنمو فيها بوصفها كائنا حيا.

[2]

[2] زينب عباس موسى السرحان (2017/10/3) ، "مفهوم الجغرافيا السياسية"، كلية التربية الأساسية، اطّلع عليه بتاريخ 2021/1/26.

المرحلة الثالثة: دراسة الوحدات السياسية:

ظلت الجغرافية السياسية خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن 20 تعرف على أنها علم يدرس العلاقة بين الأنشطة السياسية للإنسان وتنظيماته من ناحية والبيئة الطبيعية من ناحية أخرى، تلك العلاقة التي تتمتع فيها البيئة الطبيعية بالعلبة والسيادة في ظل الحتم الجغرافي السائد بين المفكرين آنذاك.

المرحلة الرابعة (المعاصرة):

فقد ركزت على دراسة الوحدات السياسية وفي مقدمتها الدولة، ومن أعلام هذه المرحلة وتلي وهارتشهورن وجوتمان، فقد أسهم وتلي في وضع إطار نظري للجغرافيا السياسية، حيث رأى أنها تهتم بدراسة اختلاف الظواهر السياسية من مكان إلى آخر على سطح الأرض، وتأتي الدولة في مقدمة هذه الظواهر. ورأى هارتشهورن في كتاباته الأولى أن الجغرافية السياسية هي دراسة الوحدات السياسية ويتضمن هذا المنهج وصفا تحليليا لعناصر الدولة، وبدأ بعد ذلك يركز على وظائف الدولة حيث ذكر أن كل دولة تحتوي على عوامل الوحدة وعوامل التنافر معا. أما جوتمان فقد أضاف فكرتين هما الحركة والاكولوجيا، فالحركة تتضمن وسائل النقل والمواصلات وانتقال الأشخاص والسلع والأفكار، أما الاكولوجيا " الثبات" فهي القوة المضادة للحركة وتشمل قيم الماضي ووجهات النظر الاجتماعية.

وكانت الجغرافية السياسية في بادئ الأمر تدرس أثر البيئة الطبيعية (الموقع - المساحة - الشكل - التضاريس - المناخ - الغطاء الحيوي) على السلوك السياسي (الأقوال - القرارات - الأفعال) للدول، وبذلك اتسمت هذه النظرة بالحتم الجغرافي. وكرد فعل لهذا الاتجاه ظهرت مدرسة مناوئة للحتمية، رأت أن الجغرافية السياسية هي عبارة عن دراسة تأثير السلوك السياسي على اللاندسكيب الطبيعي والبشري، ثم سرعان ما تغلب الاتجاه الاحتمالي، الذي يرى أن الجغرافيا السياسية هي دراسة التأثير المتبادل بين الظواهر الجغرافية من ناحية والظاهرة السياسية

من ناحية أخرى. ويرى فريق آخر أن الجغرافية السياسية هي التحليل المكاني للظاهرة السياسية، أو بعبارة أخرى دراسة الأبعاد المكانية للسياسة، بحيث تصبح أي ظاهرة في المكان موضوعا من موضوعات الجغرافيا السياسية طالما كان لها بعدا مكانيًا. [3]

[3] محمد البطران، الجغرافيا السياسية

تعريفات متغيرة للجغرافيا السياسية:

التعريف الأول:

هي العالم الذي يدرس الأرض بوصفها وطنًا للإنسان فموضوع علم الجغرافيا هي "الأرض" لا لذاتها، وإنما من حيث هي وطن "الإنسان" ومن ثم كان أهم تطبيق يدور حولهما البحث في الجغرافيا هما "الأرض" و"الإنسان".

التعريف الثاني:

تعريف هارتس هورن عام 1935 للجغرافيا السياسية على أنها علم دراسة الدولة كمساحة متغيرة بالنسبة لغيرها من المساحات المتميزة الأخرى ثم يعود بعد ذلك

هارتس هورن ليعرف الجغرافيا السياسية عام 1954 بأنها العالم الذي يهتم بدراسة التماثل أو التباينات في الشخصية السياسية للمساحات المختلفة، ويجب أن ينظر إليها على أنها أجزاء مترابطة في كل مركب، أقرب ما يكون إلى تماثلات وتباينات عامة.

التعريف الثالث:

يعرف دوجلاس جاكسون عام 1964 إن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر السياسية في أبعادها المساحية Aerial con

التعريف الرابع:

ما قدمته الأكاديمية للعلوم في واشنطن عام 1965 من أن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية.

التعريف الخامس (علم دراسة الدول):

ومن التعريفات الأخرى أيضاً أن الجغرافيا السياسية تختص بدراسة الارتباط بين المساحات الأرضية والدولة (الأرض - الدولة) ثم بين الدولة وغيرها من الدول، وبالتالي ينصب هذا التعريف على (جغرافية الدول أو الوحدات السياسية)، وهناك تعريفاً آخر ينص على أن الجغرافيا السياسية هي علم دراسة المناطق المنتظمة سياسياً، ومهمتها في ذلك هي التركيز على كل من هذه الوحدات المنتظمة سياسياً كوحدة قائمة بذاتها - لها كيائها الخاص وصفاتها المميزة لها.

التعريف السادس:

يركز على ان الجغرافيا السياسية هي دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظواهرات على سطح الأرض، وما تشتمل عليه هذه الوحدات من شعوب وجماعات، ويتوقف امتداد هذه الأقاليم وطبيعتها على تباين الظواهرات السياسية التي تسود العالم ، ففي بعض جهات من العالم، نجد أن الأقاليم السياسية لها صفة الاستقرار النسبي لمدة زمنية طويلة، بينما نجدها في جهات أخرى من العالم

يصيها تغيرات سريعة - ودراسة الظواهر السياسية "نتاج البشر" وارتباطها بظواهر سطح الأرض "نتاج الطبيعة" يمكن للباحث الجغرافي أن يحلل ويعلل الطرق المختلفة التي نظم بها الإنسان في هذه الأرض إلى أنماط سياسية.

التعريف السابع:

ما قدمه كل من روجر كاسبيرون وجولييان في سنة 1970 ، حيث ركزا على التيارات المساحية أو الأرضية أو بمعنى أدق وأبسط : التحليل المساحي للظواهر السياسية (The spatial analysis of political phenomena) وهو تعريف شامل يتسع للكثير من الموضوعات التي كانت لا تشملها الجغرافية السياسية من قبل - الأسلوب التحليلي - وربط الجغرافيا السياسية بمسار التيار الرئيسي للعلوم الإنسانية بحثا ونظرية ، كما أن يركز الاهتمام على أهمية الجغرافيا في العلاقات الدولية، بل يمكن أن نقول أن هذا التعريف للجغرافيا السياسية قد وضع أرضية جغرافية لكل ما يطرأ على العلاقات الدولية من تغيير .

العوائق التي تحول بين الكاتب والدراسة الموضوعية للجغرافيا السياسية

نظرًا لأن الجغرافيا السياسية، والعلوم السياسية عامة، تتناول موضوعات شائكة، بالإضافة إلى صعوبة وجود الموضوعية المطلقة في الوثائق والدراسات التاريخية؛ فإن الكاتب في الجغرافيا السياسية أو العلوم السياسية عامة لا يمكن أن يتجرد تمامًا من صفة الموضوعية للأسباب التالية:

أولاً: إن العواطف والانتماءات القومية الوراثية — أو المكتسبة للمهاجرين من دولة إلى أخرى — تجعل الكاتب موضوعيًا في الموضوعات البعيدة عن المكان الجغرافي لقوميته، أو البعيدة عن الاتصالات السياسية والتاريخية بقوميته، بينما يصبح غير موضوعي بدرجات متفاوتة فيما يختص بغالبية العناصر التي يدرسها في مشكلة سياسية تمس من قريب انتماءاته القومية، فالجغرافي السياسي الألماني لا ينظر إلى مشاكل ألمانيا السياسية بالنظرة نفسها التي ينظرها الفرنسي أو الإنجليزي أو الأمريكي.

ثانيًا: هناك انتماءات ومشاعر عاطفية فوق القومية المحدودة وتتعداها إلى عواطف الارتباط بتجمع حضاري معين مثل الانتماء إلى حضارات العالم الصناعي أو الغربي أو إلى حضارات العالم الثالث أو المتخلف والنامي، فالكاتب

السياسي الغربي ينظر من زاوية حضارته ومنجزاتها نظرة شاملة دون التوقف عند تفصيلات الأحداث الخاصة بهذين العالمين سواء كانت ضارة أو مجحفة بحق شعوب العالم الثالث، أو مفيدة ومربحة لأصحاب المستعمرات من دول الحضارة الغربية الصناعية، وفي الوقت نفسه يقف هذا الكاتب طويلاً أمام منجزات الحضارة الغربية في دول العالم الثالث الحالية، بينما يقف الكاتب السياسي الهندي أو العربي مثلاً وقفات طويلة أمام البربرية الاستعمارية في كثير من مواقفها، أو أمام الاستنزاف الاقتصادي الطويل، وينظر إلى تركيب الاقتصاد المزدهر في العالم الصناعي حالياً على أنه قد أُسس دون شك على أعمال ملايين العمال الجائعين من أبناء العالم الثالث التي قدموها كرهاً — أو طواعية غير مباشرة بواسطة إجبار حكام خاضعين للحكم الاستعماري — بالإضافة إلى استغلال الثروات الطبيعية من أجل أصحاب المستعمرات حكومات وشعوباً.

ثالثاً: تتعدى النظرة فوق القومية المشاعر العامة لأصحاب الحضارات الغربية في أحيان كثيرة حد التطرف وتصبح مشاعر عنصرية مرتبطة بالرجل الأبيض ككائن سام، وعلى غيره من العناصر أن تخدمه دون محاسبة أو اعتراض في مقابل أن يرعى بعض مصالحهم الضرورية في مجرد البقاء على قيد الحياة، مثال ذلك الكُتَّاب السياسيون في الدول العنصرية كجنوب أفريقيا وروديسيا والكثير من الكُتَّاب السياسيين في أمريكا، وقد بلغت مثل هذه المراحل من العنصرية أشدها في حالتين: الأولى الكتابات العنصرية الجرمانية التي تمجد سيادة الجرمان على كل البشر بما فيهم بقية السلالات البيضاء، والثانية الكتابات السياسية العنصرية الصهيونية التي تمجد سيادة ما يسمونه بالسلالة اليهودية على العالم.

[4]

[4] الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، هنداوي، اطّلع عليه

بتاريخ 2021/1/26

وقد كان من الطبيعي أن يقوم التنافر بين هاتين العنصريتين المتطرفتين لفترة طويلة من الزمن، وأن تخلف الثانية الأولى بعد هزيمتها؛ لأن كلاً منهما اتخذ لنفسه تطبيقاً مختلفاً في محاولة تحقيق هدفه للسيطرة العالمية: فالجرمانية سخرت كل طاقات الشعب الألماني ضد العالم، وهي بدون شك طاقات محدودة بالمكان الجغرافي والعدد البشري مهما كانت أشكال التقدم التكنولوجي التي وصل إليها الألمان، بينما الثانية سخرت — ولا تزال تسخر — طاقات مختلفة من أماكن جغرافية كثيرة وشعوباً عديدة لكي تخدم الإبقاء على الدولة الإسرائيلية في

فلسطين، فهذه الدولة لا تمثل كل التجسيد الأهداف الصهيونية، بل هي جزء من هذه الأهداف يمثل ركيزة مادية تمتد منها جسور على المستوى العالمي، ويربط اليهود ظاهرياً ومادياً كما يربط معه بالفعل أجزاء أخرى كثيرة موزعة في العالم.

رابعاً: تختلف نظرة الكُتّاب السياسيين إلى الأمور باختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية، فالكاتب الاستعماري القديم يختلف عن الإمبريالي المعاصر، وكلاهما يختلف عن الكاتب الماركسي في تحليل الأحداث السياسية، ويتفق هؤلاء جميعاً في أن الاقتصاد والتجارة بصورته العامة هو محرك أساسي للتخطيط السياسي، ولكنهم يختلفون في تحليل كل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى تكوين الدولة، وتشكيل الأحداث السياسية وقيام الثورات ونشأة القوميات، ويختلفون نظرياً في تحليل القوى التي تساعد على بقاء النظام الاستعماري أو الإمبريالي أو الاشتراكي.

فمثلاً الكاتب السياسي الأمريكي ينظر إلى مشكلات أوروبا فيما بين الحربين العالميتين نظرة مختلفة إلى مشكلاتها فيما بعد الحرب العالمية الثانية، والسبب في هذا راجع إلى أن أمريكا كانت قد انعزلت عن المشكلات الأوروبية حسب

مبدأ مونرو في أعقاب الحرب الأولى، بينما نجدها منغمسة إلى أقصى حدود الانغماس في المشكلات الأوروبية فيما بعد الحرب الثانية.

عدم حتمية وثبوت الجغرافيا السياسية

فمبدأ مونرو كان ينظر إلى أن حدود أمريكا هي حدود الأطلنطي، وأن انتصار الحلفاء الغربيين على ألمانيا القيصرية قد أدى إلى تأمين أوروبا الغربية، وبالتالي تأمين المحيط الأطلنطي وتأمين حدودها، وكذلك كان يمكن أن يكون الحال بعد هزيمة القوى الجرمانية الهتلرية في الحرب العالمية الثانية لولا عاملان جديان كل الجدة في التخطيط السياسي الأمريكي جعلها تمد حدودها الآمنة عبر الأطلنطي إلى أوروبا، بل وعبر الباسيفيكي والهندي أيضًا، وهذان العاملان هما: **العامل الأول:** أن مصدر الخطر على الأمن الأمريكي — الذي يطلق عليه تعميمًا الأمن الغربي — لم يعد الرقعة المكانية المحدودة الموارد الطبيعية والبشرية والتكنيكية التي تحتلها ألمانيا، والتي زاد من ضعفها تقسيمها إلى ألمانيا الشرقية والغربية كوحدين متافرتين تؤديان إلى هدر جزء كبير من طاقتهما في الصراع الأيديولوجي والاقتصادي، بل أصبح موضع الخطر على الأمن الأمريكي هو الاتحاد السوفيتي في الرقعة المكانية الهائلة ذات الطاقات الكبيرة مواردًا وسكانًا،

والتي تتبرعم فيها قوى تكنولوجية ليس من السهل نضوبها متى بدأت تثبت وتعمق جذورها وتتأصل، وهي بذلك قوى مشابهة إلى حد غريب لتبرعم القوى التكنولوجية الأمريكية على سطحها الأرضي الواسع ومواردها الطبيعية والبشرية الكبيرة، فالفرق الكمي والكيفي والمكاني واضح بين دولتي ألمانيا كقوة سياسية أوروبية والاتحاد السوفيتي كقوة عالمية، ومن ثم كان لا بد للوجود الأمريكي من الظهور في كل أجزاء العالم المحيطة بالاتحاد السوفيتي قاطبة، وليس في أوروبا وحدها. وعلى هذا الضوء يمكن أن نفسر سلسلة الأحلاف التي أنشأتها أمريكا لتطويق الاتحاد السوفيتي: حلف الأطنطي في أوروبا الغربية والبحر المتوسط ومضايق البحر الأسود، والحلف المركزي في الشرق الأوسط، وحلف جنوب شرق آسيا من باكستان إلى الفلبين وأستراليا.

العامل الثاني: أن مبدأ مونرو برغم ما يبدو ظاهرياً من أنه إخلاد أمريكا إلى الراحة بعيداً عن ضجيج الصراع السياسي الأوروبي وثورات المستعمرات ومشكلاتها في أفريقيا وآسيا، إلا أنه في حقيقة الأمر لم يكن كذلك. فمبدأ مونرو وسياسة العزلة الأمريكية لم يكن إلا بمثابة ستار دولاري أقامته أمريكا حول

الأمريكتين جميعًا، وقد منع هذا الستار المنافسة المالية والقدرة الاستثمارية الأوروبية الغربية إلى حدود بعيدة من الدخول إلى أمريكا الوسطى والجنوبية، وجعلها حقلاً احتكاريًا مفتوحًا أمام الاستثمارات الأمريكية وحدها، فقد اشترت أمريكا الأراضي والمزارع، واحتكرت جانبًا كبيرًا من مقدرات الإنتاج الزراعي النقدي في كثير من دول أمريكا اللاتينية — الفواكه والبن والكافور والمطاط والسكر والكوولا — وضمنت أمريكا لنفسها كافة الامتيازات في استغلال الثروات التعدينية في المكسيك وفنزويلا (البتروول) وبيرو وشيلي (النحاس) وبوليفيا (القصدير)، ولا تزال الاحتكارات الأمريكية قوية في أمريكا اللاتينية، إلى جانب المواصلات والنقل والتجارة، وذلك رغم المعارضة الثورية (كوبا) والقوية (شيلي) والسرية (بقية أمريكا اللاتينية) في هذا الميدان الاحتكاري.

وفي الحقيقة إذن لم يكن مبدأ مونرو طوال العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن سوى فترة تدعيم للإمبريالية في «بيتها» الأمريكي الواسع، وبعدها اتَّخمت أمريكا برأس المال بدأت تنطلق في أخريات الثلاثينيات عبر الأطنطي والباسيفيكي باحثة عن استثمارات واحتكارات جديدة في تايلاند وجنوب شرق آسيا وأستراليا، وفي الشرق الأوسط (البترول) وبدايات صغيرة في أفريقيا (المطاط والحديد في ليبيريا)، لكن هذه الانطلاقة فاجأتها الحرب العالمية الثانية.

وقد ترتب على هزيمة ألمانيا واليابان، وخروج أوروبا مفلسة مخربة الفرصة الذهبية أمام رأس المال الأمريكي القوي، فقام بدور هائل في إعادة بناء اقتصاد أوروبا الغربية عامة، وألمانيا واليابان خاصة، وبذلك دخلت أمريكا شريكًا فعليًا في كثير من المؤسسات الصناعية الأوروبية واليابانية المزدهرة وأصبح لها — بالضرورة — اهتمامات أمن أكيدة في هذه المنطقة الصناعية من العالم، هذا بالإضافة إلى التغلغل الأمريكي الاقتصادي في أجزاء كثيرة من أفريقيا كوريش أو شريك لرأس المال الاستعماري القديم في الكونغو وجنوب أفريقيا والمستعمرات

البرتغالية، وفي آسيا دخلت أمريكا بهذه الصفة في إندونيسيا والهند الصينية وغيرهما من الدول الآسيوية الجنوبية، فضلاً عن صراعات الاحتكارات الأمريكية مع الاحتكارات الأوروبية في إيران والخليج العربي ومناطق البترول في شمال أفريقيا. صحيح أن هناك صراعات بين رأس المال الفرنسي والأمريكي، وصراعات أخرى أقل حدة بين رأس المال الألماني والياباني المهجن بالأمريكي وبين رأس المال الأمريكي، إلا أن هذه التفصيلات لا تغير من الصورة العامة؛ فبروز المصالح الأمريكية في أوروبا وغيرها قد أدى إلى نبذ مبدأ مونرو تمامًا بعد أن استوفى أغراضه وأرسى قواعد الإمبريالية الأمريكية الحديثة في العالم. وعلى هذا النحو تتغير نظرات وتحليلات كتاب السياسة لموضوع العلاقات الأمريكية الأوروبية في فترة نصف قرن نتيجة لتغير أيديولوجي اقتصادي في البناء والتركييب السياسي الأمريكي.

علاقة الجغرافية السياسية بالعلوم الأخرى

بما أن هدف الجغرافية السياسية هو تحليل وتسجيل الأسس الجغرافية للعلاقات البشرية التي غيرها لا يمكن للمجتمعات أن تعيش، وأن البيئة الجغرافية السياسية تعنى باعتبارين أساسيين هما: تحليل العلاقات بين المجتمع والبيئة الطبيعية.

علم الجغرافية السياسية يحتاج إلى استخدام نتائج علوم أخرى يستعين بها على التحليل منها: علم السياسة والتاريخ والعلاقات الدولية والاجتماع والديموغرافيا والجيولوجيا والموارد الطبيعية إضافة إلى فروع الجغرافية الأخرى.

7- العلوم السياسية:

ترتبط الجغرافية السياسية وعلم السياسة بعلاقات وثيقة؛ لأن كل منهما يدرس الدولة لكن وجهة نظره الخاصة، وبالرغم من ذلك فالعلاقة بينهما ليست قدرية، فعلم السياسة يهتم بسيادة وسياسة الدولة بينما تركز الجغرافية السياسية على

دراسة القوة والعلاقات المكانية

8- التاريخ:

والتاريخ كدراسة تتابعية لجميع العصور يجب أن يدخل بقوة في أي سياق تتابعي في الجغرافية السياسية، ذلك أنه يتعين على الجغرافيين السياسيين أن يستشهدوا بصفحات التاريخ وأمثله في صياغة المبادئ ووضع الأسس لتفسير المشكلات الجارية وتحليلها.

9- العلاقات الدولية:

إن ميدان العلاقات الدولية ونتائجها لا بد أن تستخدم من قبل الجغرافي السياسي لأنه يستحيل على المرء أن يبحث في العلاقات التي تربط بين دولتين أو أن يناقش سياسة الدولة دون أن يجد نفسه غارقا في خضم هذا العلم الواسع. بل إن كثيرا من النظريات المستعملة التي تنطوي عليها العلاقات الدولية تكون هي الأخرى جزءا هاما من الجغرافية السياسية.

10- الديموغرافيا:

بما أن الديموغرافيا تهتم بدراسة السكان دراسة علمية من حيث العوامل المؤثرة عليهم وحركتهم ونموهم وتركيبهم وأن جغرافية السكان تشترك مع الديموغرافيا بمعلومات هامة عن عنصر مهم من عناصر الدولة (السكان) إذ لا بد لأي تفهم

صحيح للدولة ومشكلاتها أن يضع في الاعتبار الاحصاءات الحيوية وتركيب السكان ونموهم لكي تكون الفكرة وافية عنهم ولكي تكون التحليلات العلمية والنتائج مستندة إلى حقائق دقيقة.

11- فروع الجغرافية الأخرى:

تمتد الجغرافية بجميع تخصصاتها الطبيعية والبشرية والجغرافية السياسية بالمعلومات اللازمة عن المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية للدولة وكذلك توضح لها العلاقة بين الارض والسكان، ويدخل في هذا تحديد علاقتها بغيرها وهذا يعود إلى سبب بسيط متمثل في أن الجغرافية السياسية تدرس الدولة من حيث إنها وحدة سياسية تنتمي إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي خاص بها ولها علاقات معينة داخلية وخارجية.

12- العلوم الأخرى:

وترتبط الجغرافية السياسية بدرجات أقل بميادين علمية أخرى ومنها الانثروبولوجيا وعلم الاقتصاد وعلم النبات والجيولوجيا (طبقات الأرض) والقانون الدولي.

المطلب الثاني: الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية

فمن الناحية الإيتيمولوجية ترتبط كلمة جيوبوليتيكا باليونانيين القدامى حيث تشير كلمة "جيا" إلى آلهة الأرض و"بوليس" إلى دولة المدينة، وعليه "جيوبوليس" عند اليونانيين تعني "إستكشاف للأشكال الأرضية للمجال و الأرض و مراقبتها وتنظيمها بواسطة الجنس البشري". أما من الناحية الإبتيمولوجية فمصطلح الجيوبوليتيكا مكوّن من شقين "جيو" وتعني الجغرافيا، و"بوليتيك" وتعني السياسة مما يوحي لنا بوجود علاقة بين الأرض أو الجغرافيا مع السياسة، ومنه فالجيوسياسية أو الجيوبوليتيك هي علم دراسة تأثير الأرض على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي أي (علاقة تأثر و تأثير)، و هناك من يصفها " بعلم سياسة الأرض" بمعنى العلم الذي يُعنى بدراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة، مما

يستحضر في أذهاننا أن هناك فاعل يمارس علاقة قوة في إطار جغرافي معين.
وعليه يمكننا القول بأن علم الجيوبوليتيك في أبسط معانيه هو العلم الذي يقودنا
إلى دراسة كيفية استخدام الجغرافيا كمصدر قوة للتعبير عن المواقف السياسية.
وقد تعددت التعريفات المقدمة لعلم الجيوبوليتيك ولعل سبب هذا الاختلاف والتعدد
يعود إلى عاملين أساسيين: أولهما، تعدد الاتجاهات الفكرية، وثانيهما، اختلاف
الفترات الزمنية والاحداث الدولية.

الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك

الجغرافيا السياسية:

- تعترف بالحدود السياسية القائمة بين الدول ومن حق الدولة أن تمارس سيادتها على أرضها داخل حدودها فقط
- مجالها دراسة وقائع الأرض الحالية للدولة
- تعطي تصوّر لكيان الدولة كما هو قائم فعلا

- تدرس تأثير الجغرافيا (الطبيعية والبشرية) في السياسة
- تدرس الإمكانيات المتاحة وعناصر القوة والضعف الكامنة (البشرية والطبيعية) داخل حدود الدولة
- تهتم بمساحتها داخل حدودها الحالية وتدرس حالة الدولة الراهنة وما تمتلكه من مقدرات مادية وبشرية داخل حدوده
- تهتم بتحقيق قوة الدولة لتحسين وظائفها داخل حدودها
- تعالج الجغرافيا السياسية مشكلات الحاضر وقد تتطرق إلى الماضي.
- وتعكس صورة الدولة والعلاقات الداخلية والخارجية كما هي
- تتميز الجغرافية السياسية بالموضوعية والشمولية وتتنظر للعالم ككل واحد متماسك
- تهدف إلى سيادة السلم والأمن بين الدول
- تنضوي تحت مفهوم المدرسة الإمكانية

الجيوبوليتيك:

- لا تعترف بحدود ثابتة بل تنظر للدولة على إنها كائن عضوي حيوي متغير (يولد وينمو ويشيخ ومن ثم يموت) ومن حق الدولة البحث عن عناصر القوة والسيادة خارج حدودها
- مجالها المطالب المكانية للدولة خارج الحدود
- تضع خطط لما يجب أن تكون عليه الدولة المتطورة في مساحتها دائماً
- تدرس تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة
- تدرس البحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة للنمو حتى ولو كان وراء الحدود
- تهتم باحتياجات الدولة من المساحات الجغرافية من الأرض خارج حدودها، التي تزيد من قوتها
- تهتم بتخيل الكيفية التي ستكون عليها قوة الدولة في حال تحقيق أهدافها خارج حدودها
- تهب الجيوبوليتيك لمشكلات المستقبل، فتقيم موقف ما، وهي تبحث في النهاية لإيجاد مبررات لتنفيذ أهداف السياسة

- يتصف علم الجيوبولتيك بأنه ديناميكي يتحرك ومثالي وغير علمي ويقول

بأحقية الدولة القوية بحقوق الإنسانية كلها

- عدواني تعصبي قائم على الصراع بين الدول للسيطرة على الأراضي

المجاورة

- علم الجيوبولتيك ينضوي تحت مفهوم المدرسة الحتمية^[5]

[5]. معنى علم الجيوبولتيك، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية

من الجغرافيا السياسية الى الجيوبولتيك

في الوقت الذي كان فيه راتزل وسبنسر يتحدثان عن الجغرافيا السياسية كان

بعض الجغرافيين الألمان يتحدثون عن علم السياسات الأرضية أو ما اصطلح

على تسميته بالجيوبولتيك. وقد بدا أنه إذا كانت الجغرافيا السياسية تنظر إلى

الدولة كوحدة إستراتيجية فإن الجيوبوليتيك تعدها كائناً عضواً في حركة متطورة. في هذه الأثناء كانت ألمانيا تعيش بعد الهزيمة التي منيت بها في الحرب العالمية الأولى، في انتكاسة قومية بسبب ما اقتطع منها من أراضٍ كإجراءات عقابية لها من قبل المنتصرين، وتقسيم مستعمراتها بين إنجلترا وفرنسا، كما فرض عليها حصار عسكري ومالي. وفيما بين الحربين كرس الجغرافيون والسياسيون الألمان جهودهم للخروج بوطنهم من محنته، وخرجت لأول مرة دورية علمية تحمل عنوان "المجلة الجيوبوليتيكية" وضمت هجينا من الفكر الجغرافي والتاريخي والسياسي والقومي والاستعماري. وقد صيغ هذا الفكر في قوالب علمية رفعت شعار: "لا بد أن يفكر رجل الشارع جغرافياً وأن يفكر الساسة جيوبوليتيكياً".^[6] وقد جاء هذا الشعار ليبرر الكم الهائل من المعلومات الجغرافية "المغلوبة" التي قدمت للشعب الألماني عن دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي. وبالرغم مما قد نظنه من مهام علمية بريئة للجمعيات الجغرافية فإن دورها في خدمة التوسع الألماني كان جلياً

واضحاً. وتحت رعاية الجمعية الجغرافية الألمانية أنشئت في ميونخ عام 1924

المدرسة الجيوبوليتيكية التي رأسها الجغرافي السياسي كارل هوسهوفر.

[6]. لورا محمود، "الجيوبوليتيك..جغرافيا سياسية أم إستراتيجية الساسة، جريدة البناء، العدد.1628، 2014

وبجهود هذه المدرسة وبالأعداد المتواترة للدورية الجيوبوليتيكية جهّز الجغرافيون

والسياسيون الفكر الألماني بعضوية الدولة وضرورة زحزة حدودها لتشمل

أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية. وقد جاء ذلك في ظل تنامي أفكار

القومية الشيفونية الممزوجة بأغراض التوسع العسكري للحزب النازي. وقد تلقف

هتلر أفكار هوسهوفر وزملائه، كما استعان بأفكار الجغرافي الإنجليزي الشهير

ماكندر (الذي كانت مقالاته تترجم إلى الدورية الجيوبوليتيكية)، خاصة تلك

الأفكار التي صاغ من خلالها نظريته عن "قلب الأرض"، والتي تقول فحواها:

إن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على العالم. وتتبأ فيها بانتقال السيطرة

على العالم من القوى البحرية (إنجلترا وفرنسا) إلى القوى البرية (ألمانيا والاتحاد السوفيتي). وجاءت أفكار هتلر بدءاً من كتاب "حياتي"، ومرورا بخطبه الحماسية، لتكرس مفهوم المجال الحيوي لألمانيا Lebensraum، أي مساحتها الجغرافية اللائقة بها، ولتمثل أبرز مقومات القومية الاشتراكية (النازية) التي تبناها. وهكذا زاد التداخل في المفاهيم وصار الفصل صعباً بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك والإمبريالية. وصعدت الجيوبوليتيك إلى مصاف العلوم الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية، حتى كتبت هزيمة ألمانيا نهاية لهذه المكانة. وصار مفهوم الجيوبوليتيك بعد الحرب العالمية الثانية قرين التوظيف السيئ للجغرافيا السياسية، وهو ما أضر بتطوير الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية معاً.

المراجع:

[1] article disponible sur Persée 22 مارس 2020

على موقع واي باك مشين.

[2] زينب عباس موسى السرحان (2017/10/3)، "مفهوم الجغرافيا السياسية"،

كلية التربية الأساسية، اطلع عليه بتاريخ 2021/1/26.

[3] محمد البطران، الجغرافيا السياسية

[4] الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية

على الشرق الأوسط"، هنداوي، اطلع عليه بتاريخ 2021/1/26

[5]. معنى علم الجيوبوليتيك، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية

[6]. لورا محمود، "الجيوبوليتيك..جغرافيا سياسية أم إستراتيجية الساسة، جريدة

البناء، العدد.1628، 2014